

# الحزب الإسلامي في العراق.. من ذراع للإخوان إلى أداة لإيران

## إصرار أميركي وإيراني على أن يكون الحزب نافذة التمثيل السني



مجرد تابع لإيران

مع القوى السياسية السنية، بعدما تعهدت له ميليشيات موالية لإيران بمنحه حصة من مقاعد البرلمان الخاصة بالطائفة التي يمثلها خلال أي عمليات انتخابية قادمة. ومنذ تولي العزاوي الأمانة العامة للحزب الإسلامي، لم ينظم أي نشاط علني، باستثناء اللقاء الذي جمعه بقيادة كتائب حزب الله العراقية، خلال فبراير الماضي.

ويقول مراقبون إن حركة الإخوان ربما تلاشت أثرها السياسي والشعبي، بعدما فشل سليم الجبوري في استخدام موقعه رئيساً للبرلمان بين 2014 و2018 لإعادة ترسيخ نفوذ الحزب الإسلامي في مؤسسات الدولة، وما أعقب ذلك من صراع مع إباد السامرائي.

ويبدو أن صعود العزاوي إلى منصب الأمين العام للحزب الإسلامي، كان بمثابة رصاصة الرحمة على جسد الإخوان في العراق، بعدما تحولت إلى مجموعة أفراد يرتبط وجودهم بمدى صعود النفوذ الإيراني أو انحساره.

العراق، وعاد إلى بلاده بعد سقوط نظام صدام في 2003. من البديهي، أن تلقط إيران العزاوي وتسنج حوله شبكتها، بانتظار أن يلعب دوره بوصفه زعيماً سياسياً سنياً، وهو ما حدث فعلاً في السادس والعشرين من أكتوبر 2019، حيث فاز الرجل بمنصب الأمين العام لأقدم حزب سني في العراق. ومنذ تلك اللحظة، بات الحزب الإسلامي العراقي، يُحسب ضمن القوى الشيعية في البلاد.

ومررت العزاوي قدم إشارات واضحة في هذا الشأن قبل ذلك بنحو عام واحد، إذ انشق عن قائمة رئيس الوزراء آنذاك جبر العبادي، التي فاز عبرها بمقعده النيابي، والتحق بكتلة الفتح التي يتزعمها هادي العامري، أبرز حلفاء إيران في العراق. وتقول مصادر إن الحزب الإسلامي العراقي قطع جميع خطوط تواصله

لثلاثة من قادة الحزب، نحو مشاريع أخرى بعيدة عنه، للتخلص من سوء سمعته في الأوساط السنية. وعندما بدأ الحزب الإسلامي، يوشك على التلاشي، في لحظة صعود تنظيم داعش وهيمته على معظم المناطق التي يسكنها السنة، ظن سليم الجبوري رئيس البرلمان بين 2014 و2018، أن بإمكانه استغلال موقعه للمصعود نحو موقع القيادة الأعلى فيه، لكنه فشل في مسعاها.

وتقول مصادر مطلعة، إن الصراع الذي خاضه سليم الجبوري وإباد السامرائي على منصب الزعامة في الحزب الإسلامي، أضعفهما معاً، وقاد إلى انشقاق الأول وتأسيسه حركة جديدة، وانزواء الثاني خلف الكواليس، ما سمح بسطوع نجم رشيد العزاوي، الذي يوصف بأنه صديق شخصي للجنرال الإيراني البارز قاسم سليماني. والعزاوي هو سياسي سني ينحدر من محافظة بابل، هرب إلى إيران خلال حربها في الثمانينات مع

### مرحلة العزاوي

الحزب الإسلامي في العراق، الذي انتقل من المدونة الفكرية للإخوان المسلمين في ادعاء تمثيل المكون السني العراقي، تحول إلى أداة تابعة لإيران. الانتقال الكبير الذي نفذته الحزب الإسلامي من إخواني سني إلى حزب محسوب على القوى الشيعية، عبر أولاً عن صراعات داخلية عميقة، وعن مسافة شاسعة فصلته عن البيئة العربية السنية، لكنه اختصر، ثانياً، كل التحولات التي جرت في العراق منذ العام 2003 إلى اليوم.

بغداد - تمثل تجربة الإخوان المسلمين في العراق، نموذجاً للصعود السياسي السريع ثم الانحدار نحو الهاوية، فبعدما كانت الحركة التي تعمل في هذا البلد تحت عنوان "الحزب الإسلامي" أبرز شريك للولايات المتحدة والقوى الشيعية والكردية في إدارة البلاد بعد العام 2003، وجدت نفسها في العام 2020، مجرد تابع لإيران. وتأسس الحزب الإسلامي العراقي مطلع ستينات القرن الماضي، استجابة لتمدد حركة الإخوان المصرية في عدد من البلدان العربية، لكنه لم يلعب أي أدوار سياسية محورية طيلة 40 عاماً، لأسباب عديدة، بالنظر إلى المزاج المدني الذي ساد بين السكان السنة في العراق، في ظل هيمنة حزب البعث على المشهد السياسي خلال تلك العقود.

### نسخة من حزب الدعوة

وسيطر الإخوان المسلمون بعد العام 2003 على أهم المناصب التنفيذية في مناطق الأنبار وتكريت والموصل، ما سمح لهم بتكوين ثروة ضخمة، استخدمت في تعزيز نفوذهم داخل مؤسسات الدولة، والهيمنة على كل ما يقع ضمن حصة الطائفة السنية من مناصب حكومية.

بدل أن يكرس الإخوان المسلمون تمثيلهم السياسي لخدمة هذه المناطق، انشغلوا بتوسيع دائرة المكاسب، بينما كانت صورتهم تتضح تدريجياً للشارع السني، حيث وجد فيهم مجرد نسخة مشوهة من حزب الدعوة الشيعي، الذي كان ينفي، هو الآخر، نفوذه في مؤسسات الدولة، آنذاك.

وبمرور الوقت، تحولت الصلة بالحزب الإسلامي، في المناطق السنية، إلى سببة، بعدما ثبت أنه استولى على أموال طائلة مخصصة لتنمية مناطق الطائفة، من دون أن ينفق منها شيئاً في بابه القانوني.

مع ذلك، أصر الأميركيون وبعض القوى الشيعية، على أن الحزب الإسلامي يجب أن يكون النافذة شبه الوحيدة للتمثيل السياسي السني، لذلك فإن المنصب الأهم الذي يقع ضمن حصة الطائفة، وهو رئاسة مجلس النواب، بقي حكراً على زعامات هذا الحزب. وبين 2008 و2018 تعاقب أربعة من قادة الحزب، هم محمود المشهداني وإباد السامرائي وأسامة النجيفي وسليم الجبوري، على هذا المنصب. وباستثناء السامرائي، فإن رئاسة مجلس النواب، كانت محطة التحول

### استغل الإخوان حاجة الولايات المتحدة والقوى الشيعية إلى شريك سني، فوجدوا الحزب الإسلامي العراقي مستعداً للعب هذا الدور

واستغل الإخوان المسلمون حاجة الولايات المتحدة والقوى الشيعية إلى شريك سني لتأكيد فكرة المشاركة الواسعة في نظام الحكم الجديد، فوجدوا الحزب الإسلامي العراقي مستعداً للعب هذا الدور الشكلي. وإذا كان دخول الإخوان المسلمين إلى حلبة السياسة من بوابة مجلس

## أوهام الإسلام السياسي تطمع في أخونة النظام الجزائري

تظهر في مؤسسة الجيش، كما تظهر في القوى السياسية والمجتمع المدني والإعلام، وهو دفع الإخوان إلى تبني خيار "المشاركة" أملاً في تقادي الصدام مع السلطة والاستفادة من تجربة جبهة الإنقاذ المحظورة.

### التقارب بين السلطة والإسلاميين مطلع الألفية تحت غطاء قانون المصالحة الوطنية، أحدث التباساً لدى القائلين بأخونة السلطة

وإذ يعتقد هؤلاء أن التقارب المذكور يؤسس لأخونة النظام السياسي في البلاد، فإن تجربة تعاطي النظام مع الإسلاميين، بمختلف توجهاتهم، تبقى تجربة فريدة من نوعها، لأنها تتجاوز المد الشعبي والسياسي لجبهة الإنقاذ إلى مقاعد التسعينات عبر الدفع بالصراع إلى الجبهة الأمنية، وتقريب أحزاب الإخوان من معسكرها، ثم توظيف تيارات أخرى كالسلفية العلمية والصوفية لإجهاض العقيدة الجهادية، وتوريط نفس الأحزاب في منظومة الحكم، حولت التيار بمكوناته المتعددة إلى أداة في يدها انتهت إلى ما اعترف به القيادي عبد الله جاب الله، حول نهاية الإسلام السياسي في الجزائر، مما يدحض أركان القول بإمكانية أخونة النظام الحاكم في الجزائر.

عن تطور العلاقات الرسمية بين البلدين، في وجه ما يعرف بـ"التيار الفرانكو علماني" الموالي لفرنسا، واعتبر في إحدى تدويناته على فيسبوك، أن "تطور العلاقات الجزائرية التركية هو امتداد للعمق الحضاري والروحي بين البلدين وبين الشيعيين، وأنه مقدمة للتحلل من النفوذ الفرنسي".

لكن الذي غاب عن منظري حملة القطبية الجزائرية للتيار الإخواني، أن الفعاليات الإخوانية المحلية لم ترتق، إلا في وقت محدود، إلى مستوى الفرع الجزائري للتيار خلال ثمانينات القرن الماضي، أثناء تزعم محفوظ نحناح ومحمد بوسليماني، لحركة "حماس" حينها (حركة المجتمع الإسلامي)، قبل أن تتكيف في منتصف التسعينات إلى "حماس" (حركة مجتمع السلم) امتثالاً لتعديل دستوري حظر استعمال الهوية الحضارية أو الدينية في الشان السياسي، وهو ما لا يؤهلها لأن تكون فاعلاً مهماً في ترتيب للشان الإخواني بالمنطقة.

ويبدو أن التقارب المسجل بين السلطة والإسلاميين منذ مطلع الألفية، تحت غطاء قانون المصالحة الوطنية الذي أقره الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عامي 1999 و2005، قد أحدث التباساً لدى القائلين بأخونة السلطة الجزائرية، لأن بنية النظام لا زالت تعتبر مؤسسة الجيش هي نواة السلطة، والمؤسسة ذاتها مهما تماهت مع تيار الحماة المهادن، فإن الصقور الرفضين لأي تقارب مع الإسلاميين يأخذون تجليات

وسجل استخلاف تركيا للقطب الإخواني بالقاهرة بعد سقوط التنظيم هناك، تقارباً بين القطب الجديد وبين أكبر الأحزاب الإخوانية في الجزائر (حركة مجتمع السلم)، تجسد في نشاط واضح على خط الجزائر - تركيا، ما أوحى بإعادة ترتيب البيت الإخواني في الجزائر، لاسيما بعد رفع القيادة العامة للتيار في القاهرة، صفة الفرع الجزائري عن حركة "حماس"، بعد الخلافات التي دبت داخلها بين أبو جرة سلطاني وعبد المجيد منصرة بداية من عام 2011.

وظلت حركة مجتمع السلم بقيادة عبد الرزاق مقري، تهتل للتقارب بينها وبين الأتراك، وتحول الرجل الأول فيها إلى ذراع تركية في الجزائر، بعدما أبدى دفاعاً

كما كادت زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، للجزائر نهاية شهر يناير الماضي، أن تحول إلى أزمة دبلوماسية، على خلفية سعي الأتراك لجر الجزائر إلى الخلافات السياسية بين تركيا وفرنسا، وتوظيف الحقبة الاستعمارية بالجزائر، إلى ذريعة لرد الأتراك على التهم الموجهة لهم من طرف الفرنسيين حول ما يعرف بـ"مجازر الأرمن". وهو ما أولته دوائر إخوانية، بخلافات تعود إلى استشعار الدوحة وانقصة، بدخول الجزائر على خط المنافسة لاستقطاب التيار الإخواني، خاصة بعد جلب أحزاب إخوانية محلية إلى معسكرها ودفعها إلى غسل يديها من الحراك الشعبي الذي كانت تدعمه منذ انطلاقتها في فبراير من العام الماضي.



أخونة النظام الجزائري أكذوبة متخيلة

تراهن دوائر إخوانية على الترويج لمقاربة دعم السلطات الجزائرية للتنظيم، لإيهام الرأي العام بتطابق خيارات السلطة مع أجندة التيار الإخواني، وهي المقاربة التي تريد المرور من خلالها إلى ما بعد مربع الهدنة السياسية بين الطرفين، واستغلال مرونة النظام السياسي في التعاطي مع التيارات الإسلامية، نحو أخونة سلطات البلاد على غرار ما هو في تركيا وقطر.

الأخيرة، لاسيما بعد مساعدتها على تجاوز موجة الربيع العربي منذ العام 2011، وهو الأمر الذي أفاضل الدوحة التي دخل وزير خارجيتها السابق في ملاسة كلامية مع نظيره الجزائري الراحل مراد مدلسي في إحدى القمم العربية، وظلت الجزائر حينها عصية على رياح التغيير الذي قادته قطر وتركيا في المنطقة، ودفعت بانزعجها الإخوانية إلى الواجهة.

وتعمل تلك الدوائر على استغلال التقارب بين السلطات الجزائرية وبعض الأحزاب الإخوانية في البلاد في الأونة الأخيرة، للتسويق لنظرية تتنافس العقيدة السياسية للنخب الحاكمة في الجزائر، خاصة بالنسبة للعسكر الذي يمثل العمود الفقري للدولة. وتعرف العلاقات الجزائرية بقبطي التيار الإخواني العالمي، الدوحة وانقرة، فتورا لافتاً في الأونة الأخيرة، حيث أرجأت زيارة الأمير القطري الشيخ تميم بن حمد آل ثاني للجزائر لأسباب غير معلنة، لكن التأجيل جاء في أعقاب قرار الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، ترحيل المدير العام لشركة "أوريدو" المملوكة لقطر، الألماني نيكولا بيكرز، على خلفية تهمة التخابر مع جهات أجنبية.



صابر بليدي  
كاتب جزائري

تعمل فعاليات إخوانية على الترويج لدخول السلطات الجديدة في الجزائر على خط القطبية الإخوانية في المنطقة، وتبرير ذلك بالفقر الذي يخيم على العلاقات الجزائرية التركية والجزائرية القطرية، وهو الأمر الذي ترجعه إلى شعور الدوحة وانقرة بمناقسة جديدة من طرف الجزائر في استقطاب التيار الإخواني العالمي.

لكن حملة الزج بالنظام السياسي الجزائري في زاوية قيادة التيار الإخواني، لا يستبعد أن تكون مؤامرة كيدية للإيقاع بين الجزائر وشركائها التقليديين في منطقة الشرق الأوسط، لاسيما المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، وهما المعروفتان بمناهضةهما للعقيدة الإخوانية وإفرازاتها الأيديولوجية والأمنية، التي فرخت تنظيمات إرهابية مسلحة حولت المنطقة إلى بؤرة توتر خطيرة. وترتبط الجزائر والرياض وأبوظبي علاقات وثيقة خاصة خلال السنوات